نحو استراتيجية لمجموعة البنك الدولي من أجل المساواة بين الجنسين
الاجتماع التشاوري:14 مايو/أيار 2015
موجز للملاحظات التقييمية
عمان، الأردن

عُقد **الاجتماع التشاوري الذي ضم العديد من الأطراف المعنية** يوم 14 مايو/أيار 2015 بالعاصمة الأردنية عمان. وبعد عرض تقديمي قدمه فريق المساواة بين الجنسين بمجموعة البنك الدولي حول خلفيات الاستراتيجية، ونطاقها المزمع، وإجراءاتها، فُتح باب الحوار للاستماع إلى تعليقات المشاركين وتوصياتهم. ويوضح الموجز التالي أهم النقاط والتوصيات التي أُثيرت في الاجتماع.

إجمالي عدد المشاركين: 14 . ويمكن الاطلاع على قائمة بأسماء المشاركين هنا.

الملاحظات التقييمية من الأطراف المعنية

1. أهم فجوات المساواة بين الجنسين التي ينبغي لمجموعة البنك الدولي أخذها في الاعتبار وإعطائها الأولوية لمساعدة البلدان المعنية في تخفيض أعداد الفقراء والتشجيع على قيام مجتمعات أكثر إنصافا
• ضرورة أن تجعل مجموعة البنك الدولي من أولوياتها ما يلي: ○ **القدرة على الوصول إلى العدالة.** مع أن التركيز عادةً ما يكون على الفرص الاقتصادية للمرأة، فإن القدرة على الوصول إلى العدالة ترتبط بذلك أشد الارتباط ولابد من معالجتها أيضاً بشكل متزامن. وفضلاً عن ذلك فإن مبادرات القدرة على الوصول إلى العدالة ينبغي أن تشتمل على الدعم النفسي الاجتماعي وبرامج سبل كسب العيش. ○ **التكنولوجيا:** تكنولوجيا المعلومات والاتصال يمكن أن تستطيع إحداث تحول في السياق الأردني، وبوجه خاص بوصفها من سبل تعزيز مشاركة النساء في قوة العمل. ○ **النقل**: عدم كفاية وسائل النقل العام يعوق القدرة على الحصول على الفرص الاقتصادية. ومع أن معالجة مثل هذه القضية المتعلقة بالبنية التحتية يمكن أن تكون أمراً باهظ التكلفة، فلابد من التصدي لها مباشرةً. ○ **التعبير عن الرأي والتمثيل:** وقد حظي تركيز الاستراتيجية على الوظائف والتملك بقبول حسن، لكنه اعتُبر غير كافٍ. وطُرحت مقترحات لإدخال قضايا

مثل المشاركة السياسية للمرأة، والصحة الجنسية والإنجابية، والزواج المبكر، والأعراف الاجتماعية.

- **الحماية الاجتماعية:** قُدمت اقتراحات بإدخال إصلاحات على نظام الحماية الاجتماعية، ولاسيما فيما يتعلق بسبل تحسين حماية المرأة وإدراك قيمة وأهمية كافة أشكال العمل.
- **قوانين العمل:** هناك ضرورة لإيجاد إطار تنظيمي أقوى وأشد حمايةً في أماكن العمل. وأثيرت مسائل التمييز ضد الحمل وعدم المساواة في الأجر بوصفها قضايا ينبغي أن تحظى باهتمام مجموعة البنك.
- **التعليم والتدريب.** في هذا المجال ينبغي لمجموعة البنك الدولي أن تركز على التدريب المهني، فضلاً عن رفع مستوى التوعية بين النساء. فكثيراً ما تغفل النساء عن العراقيل القانونية القائمة التي تؤثر عليهن، فالمرأة على سبيل المثال لا تستطيع الموافقة على إجراء جراحة لطفلها دون موافقة الزوج.

2.أمثلة لسياسات ونُهُج وبرامج القطاعين العام والخاص التي أسهمت في إزالة القيود الاجتماعية التي تعوق النساء والفتيات والتي يمكن لاستراتيجية مجموعة البنك الدولي أن تتعلم منها

- فيما يتعلق بموضوع إشراك الرجال والصبية، يمكن لمجموعة البنك أن تتعلم من الأمثلة التالية:
  - **الحملة الوطنية الأردنية للصحة الإنجابية**. هذه الحملة تستهدف كلاً من الرجل والمرأة وتحظى بشكل عام بالتأييد بوصفها قصة نجاح لعملها على تقليل معدلات الخصوبة. وجرى التنويه بالاستهداف المنتظم وطويل الأمد للأعراف الاجتماعية المتعلقة بالصحة الجنسية والإنجابية بوصفها من العناصر الناجحة لذلك البرنامج.
  - **اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة**. استهدف عمل تلك اللجنة الوزارات الحكومية فضلاً عن مؤسسات القطاع الخاص وشجعها على تحليل أدائها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين بالأنظمة الخاصة بها. ونتيجةً لذلك قام العديد من المؤسسات بإدخال تغييرات معينة للتشجيع على المساواة داخلياً.
  - **سياسات المعهد الدولي لتضامن النساء.** مع أن هذا المعهد منظمة غير حكومية معنية بحقوق المرأة، فإنه يفرض في لوائحه مشاركة ما لا يقل عن 20% من أي من الجنسين. وتبعاً لذلك يشارك الرجال في كافة مستويات المنظمة ويشاركون بفاعلية في مبادرات المساواة بين الجنسين.

3. أمثلة للسياسات والبرامج التي نجحت في توفير إمكانية الحصول على وظائف أفضل لدى كلٍ من النساء والرجال. والعناصر التي كانت وراء هذا النجاح.

- يمكن لمجموعة البنك الدولي أن تتعلم من إنشاء **"وحدات تابعة"**. فهذه الوحدات تقوم بتوظيف النساء للعمل في قطاع الملابس، ومع زيادة مشاركتهن الاقتصادية يبدأن في إحداث تحول في الأعراف الاجتماعية المتعلقة بعمل المرأة.

4. توصيات بشأن الحلول اللازمة لتعزيز ملكية وقدرة النساء على الحصول على الأرض، والمسكن، والتمويل، والتكنولوجيا.

- قام **بنك الاتحاد** بإطلاع الحضور على خلفيات برنامجه الخاص بتمكين المرأة. في البداية قام البنك بإجراء تقييم للاحتياجات المالية للمرأة حيث برزت مشكلة ضمانات القروض كأحد التحديات الكبرى. والآن يقوم البنك بمنح قروض للنساء باستخدام أشكال غير تقليدية للضمانات، مثل الذهب. وقد أفلح هذا النهج مع بنك الاتحاد؛ غير أنه نظراً لغياب البيئة الملائمة لا يزال التوسع في تطبيق الفكرة لتشمل غيره من المؤسسات المالية يلاقي صعوبة. ويمكن لمجموعة البنك الدولي أن تنظر في إمكانية تطوير هذه البيئة من خلال تسهيل برامج ضمانات القروض التي تقلل من المخاطر المتوقعة لإقراض النساء.

5. توصيات بشأن كيفية تقديم مجموعة البنك الدولي مساندة أفضل للبلدان والشركات في إطار جهودها الرامية إلى تدعيم أنظمتها ومؤسساتها فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين بحيث تتحقق نتائج أكثر استدامة
• لكي تتسنى مساندة البلدان والشركات بشكل أفضل حتى تحقق نتائج أكثر استدامة، ينبغي لمجموعة البنك الدولي أن تقوم بما يلي: o **معالجة أوجه القصور الهيكلية** في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مباشرةً، والتي يرجع الكثير منها إلى الأعراف الاجتماعية والثقافية. o استكشاف سبل **خلق فرص عمل للنساء** في إطار مشاريع البنية التحتية. o النظر في وضع **نهج يقوم على أساس الحقوق لدى عملها على مكافحة العنف القائم على أساس الجنس**. أبدى البعض تحذيره من ربط هذا النوع من العنف بالحجج الاقتصادية. بل على العكس، اقترح البعض الربط بين هذا العنف وإتاحة الفرص الاقتصادية كوسيلة لإيجاد مدخل لقيام ائتلافات وإشراك الآخرين في أعمال تحقيق المساواة بين الجنسين. o دراسة **وضع الموازنات بشكل يراعي المساواة بين الجنسين** كوسيلة لتدعيم الأنظمة القطرية.
6. الفجوات المعرفية الهامة – وهي المجالات التي لا نعرف عنها ما يكفي والتي ينبغي لمجموعة البنك الدولي أن توليها أولوية في عملها للمساعدة في سد فجوات المساواة بين الجنسين
• لكي تسهم في تكوين قاعدة أدلة، يمكن لمجموعة البنك الدولي أن تجري بحوثاً في المجالات التالية: o **تقييم أثر مشاريع النقل على إتاحة الفرص الاقتصادية**. فعلى الأمد القصير، يمكن للمستفيدين المشاركين في مشاريع النقل أن يكسبوا دخلاً من شأنه أن يقلل من تعرضهم للمخاطر. وفضلاً عن ذلك، فمن الممكن لهذه المشاريع، في حال تصميمها بالشكل الملائم، أن تكوَن أصولاً تسهم في النمو الاقتصادي. o تقييم أنواع هياكل الحكم الكفيلة بتعظيم مشاركة المرأة. o فهم **الدوافع الكامنة وراء ضعف مشاركة المرأة في قوة العمل**. طُرح اقتراح بتحليل المعوقات القائمة كخطوة أولى. ومن الممكن، من الوهلةالأولى، أن تشمل الأسباب الافتقار إلى وسائل النقل، وإلى فرص العمل، وعبء الرعاية الأسرية، غير أن البعض نصح بضرورة إجراء بحوث تجريبية. o إجراء **استقصاء شامل عن العنف الموجه ضد المرأة والعنف القائم على أساس الجنس**، مع التركيز على تكلفته الباهظة على الأفراد، والأسر، والاقتصاد. o تقييم **القيمة الاقتصادية للعمل المنزلي**. o تقييم معدلات التعثر في رد الديون مقابل معدلات السداد بين النساء. • وبغية سد الفجوات المعرفية، يمكن لمجموعة البنك الدولي أن تقوم بتيسير سبل الحصول على **موارد تحقيق المساواة بين الجنسين بلغات غير الإنجليزية، كالعربية على سبيل المثال**، ووضع إحصاءات وتحليلات يمكن التعويل عليها بشأن العمل غير الرسمي.
7. توصيات و/أو أمثلة لأدوات تشخيصية أفضل يمكن الاستعانة بها في فهم المعوقات والقيود التي تحول دون المساواة بين الجنسين—سوى تلك التي تستخدمها مجموعة البنك حالياً بالفعل لتقييم الأثر، مثل التقييم القطري للمساواة بين الجنسين والبحوث الخاصة بالجنسين.
• طُرح اقتراح بإجراء **تشخيص للوظائف** بالنسبة للأردن.

8. أي تعليقات أو اقتراحات إضافية.
• يمكن لمجموعة البنك الدولي أن تركز على **بناء قدرات المهنيين الذين يعملون في مجال المساواة بين الجنسين**؛ حيث قُدِّر المستوى الحالي للمهارات بأنه غير كافٍ. • يمكن لمجموعة البنك أن تقوم بتسهيل **التنسيق بين المانحين وإقامة شراكات أقوى**. في الوقت الراهن، تقوم المؤسسات بمعالجة غياب المساواة بين الجنسين بطريقة تتسم بالتشرذم. • ينبغي لمجموعة البنك أن تعالج **التحولات الحالية نحو الأفكار الدينية المتطرفة**، التي تتسم بمعاداة المساواة بين الجنسين. • ينبغي لمجموعة البنك، في سعيها إلى تعزيز قدرة النساء على الحصول على التمويل، أن تعي جيداً **القواعد التنظيمية للبلدان** المختلفة وان تلتزم الحرص في هذا الصدد. ففي الأردن على سبيل المثال يمكن أن يؤدي التأخر في سداد الديون إلى توقيع عقوبة ال حبس على المدين.